

الفصل الرابع

البيعة والطريقة المثالية في اختيار الامام

سوف نوضح في هذا الفصل ان اختيار اهل الحل والعقد وبيعة جماهير الأمة للامام او رئيس الدولة حسب ما حدده النظام السياسى الاسلامى هو اقرب الى النظام المثالى فى الاختيار الاصلح .
ونقسم هذا الفصل الى مبحثين :

- المبحث الأول : اختيار اهل الحل والعقد وبيعة جماهير الأمة
والأثر الشرعى المترتب عليهما .
- المبحث الثانى : البيعة طريقة مثالية وواقعية فى اختيار الامام .



المبحث الأول

اختيار اهل الحل والعقد وبيعة جماهير الأمة والأثر الشرعى المترتب عليهما

فقد قرر جمهور العلماء المسلمين أن من طرق ثبوت الامامة الاختيار أو البيعة من اهل الحل والعقد وهذه الطريقة تتفق تماما مع مبادئ الاسلام وروحه وما قرره للأمة من حق الشورى وعليها من وجوب البيعة . وفى ذلك يقول ابو الحسن الأشعري(١) : « الامامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين » ويقول امام الحرمين(٢) :

(١) الملل والنحل للشهرستانى تصحيح عبد الرحمن خليفة مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ
ج ١ ص ١٠٩

(٢) لمع الأدلة فى قواعد عقائد اهل السنة والجماعة لامام الحرمين الجوينى الدار المصرية للتأليف والترجمة الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ
(١٩٦٥ م) ص ١١٤ - ١١٥

« وإذا ثبت أن الامامة لم تثبت نصاً لأحد دل على أنها تثبت اختياراً » ،
ويقول الماوردي (٣) : « والامامة تنعقد من وجهين أحدهما باختيار أهل
الحل والعقد والثاني بعهد الامام من قبل » .

وذكر محمد الشربيني الخطيب (٤) : « أن الامامة تنعقد بثلاثة
طرق أحدها البيعة كما بايع الصحابة أبا بكر رضى الله عنهم أجمعين »
ويقول القرطبي (٥) : « الطريق الثالث : أجماع أهل الحل والعقد »
ويقول عضد الدين الايجي (٦) : « وتثبت ببيعة أهل الحل والعقد خلافاً
للشيعة » .

ويبدو مما ذكرنا من أقوال العلماء المسلمين القدماء أن مهمة اختيار
الامام أو انتخاب رئيس الدولة يجب أن توكل الى أهل الحل والعقد
وهم جماعة خاصة دون باقى أفراد الأمة . ولكنهم اختلفوا في الأثر
الشرعى المترتب على اختيار أهل الحل والعقد وبيعتهم كما سوف
نفضله في هذا الفصل ، فبعضهم يرون أن هذا الاختيار تثبت به الامامة
ثبوتاً نهائياً ويرى غيرهم أن ثبوت الامامة لا تتم الا بالبيعة العامة
من قبل الأمة .

**الراى الاول - ثبوت الامامة باختيار أهل الحل والعقد بصفة
نهائية :**

وذكر الدكتور فتحى عبد الكريم فى كتابه « الدولة والسيادة فى الفقه
الاسلامى » أقوال العلماء الذين يرون أن اختيار أهل الحل والعقد تثبت
به الامامة بصفة نهائية فيقول (٧) : « ويرى أصحابه أن أهل الحل

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦

(٤) معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج للشربيني

ج ٤ ص ١٣٠

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، كتاب الشعب (٣)

ص ٢٢٩ - ٢٣٠

(٦) المواقف للايجي ص ٣٩٩

(٧) الدولة والسيادة فى الفقه الاسلامى للدكتور فتحى عبد الكريم

الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) .

دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلى ص ٢٤٩ - ٢٥٠

والعقد يعقدون البيعة - اى يختارون الامام - بصفة نهائية فالماوردي مثلا ذهب الى ان الامامة تنعقد من وجهين أحدهما باختيار أهل الحل والعقد .
• وذهب صاحب المواقف الى ان الامامة تثبت بالنص من الرسول ﷺ .
• وتثبت أيضا ببيعة أهل الحل والعقد « ثم يأتى صاحب تحفة المحتاج ليقر « والأصح أن المعتبر هو بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة » (٨) .

وقد يعترض بعض الباحثين على هذه النصوص بأنها لم تتعرض صراحة للأثر المترتب على هذه البيعة من أهل الحل والعقد ورغم هذا الاعتراض فإن بعض العلماء قد ذهبوا صراحة الى ان بيعة أهل الحل والعقد تكون اختيارا شرعيا وتعقد بها الامامة بصفة نهائية وليس لبقية الأمة اى دور فى ذلك . ومع أن الاسلام يوجب على جميع أفراد الأمة ان يبايعوا الامام بيعة عامة ويدخلوا فى طاعته بعد بيعة أهل الحل والعقد الا ان البيعة العامة من الأمة لا تعتبر اختيارا منها فى تولية الامام وانما تعد اعترافا لنواقع والتزاما بالنظام السياسى الاسلامى وولاء للامام القائم .
وهذه البيعة العامة يقصد منها اغلاق باب التفرق حتى لا تكون فتنة وفوضى بين الناس (٩) ، وليس المراد منها الاختيار والتولية .

ومن العلماء المتقدمين الذين ذهبوا الى هذا الرأى القاضى عبد الجبار بن احمد ، يقول (١٠) : « وان اقام بعضهم سقط عن الباقيين ، وصار من اقاموه اماما يلزمهم اظهار ذلك بالكتابة والمراسلة لئلا يتشاغل غيرهم بامام غيره وقد وقعت الكفاية ولئلا يؤدي ذلك الى الفتنة » .
فعدم مبايعة سائر افراد الأمة لا يؤثر فى انعقاد الامامة لأن العقد يتم بمجرد مبايعة أهل الحل والعقد ولا يكون العقد صحيحا اذا لم يبايع الامام أهل الحل والعقد فاذا فرض أنه بعد موت الامام مثلا وعزله

(٨) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥١

(٩) انظر رئاسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد

رافت ص ٢٢٨

(١٠) المغنى فى ابواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار بن احمد

الجزء المتتم العشرين - القسم الاول فى الامامة ص ٣٠٣

أن اجتمع جماعة من غير أهل الحل والعقد وعقدوا البيعة لواحد من الناس فإن هذه البيعة لا اعتداد بها وليست لها الصفة الشرعية التي تجبر باقى افراد الأمة على الدخول فى طاعة من بايعته هذه الجماعة» .

ومن العلماء المسلمين فى العصر الحديث الذين يرون أن أهل الحل والعقد هم الذين يختارون الامام اختيارا نهائيا الدكتور عبد الحميد متولى ويقول (١١) : « وهؤلاء هم من يطلق عليهم أهل الحل والعقد وبمجرد مبايعة هؤلاء للخليفة تنعقد مبايعته وتنتم امامته وتجب طاعته على جميع افراد الأمة ، ويتبين من ذلك أن من لهم حق اختيار الخليفة (أى مبايعته) ليس عامة الشعب » .

وهذا ما ذهب اليه الدكتور أحمد شلبى من أن اختيار الامام يتم بواسطة أهل الحل والعقد الذين يمثلون الأمة ويختارونه باسمها ويقول صراحة (١٢) : « وليس للعامة شأن فى اختيار الرئيس (الخليفة) لأنهم لا يستطيعون التقويم وحسن الاختيار لهذا المنصب الكبير » .

الرأى الثانى - ثبوت الامامة ببيعة الأمة بناء على ترشيح أهل الحل والعقد :

وذكر الدكتور فتحى عبد الكريم رأى الذين ذهبوا الى أن بيعة أهل الحل والعقد لم تعد اختيارا نهائيا للامام وانما تعتبر مجرد ترشيح منهم لتختاره الأمة بناء على ذلك فلا تثبت الامامة الا بعد تمام بيعة الأمة ورضاهم فيقول (١٣) : « أما الرأى الثانى فيرى اصحابه أن أهل الحل والعقد - وأولى بنا أن نسميهم نواب الأمة - لا تعدو وظيفتهم الترشيح لمنصب الخليفة وبعد تمام الترشيح يبايع جماهير المسلمين الخليفة

(١١) مبادئ نظام الحكم فى الاسلام للدكتور عبد الحميد متولى دار المعارف الطبعة الأولى ١٩٦٦ م ، ص ٥٩٨ - ٥٩٩

(١٢) السياسة والاقتصاد فى التفكير الاسلامى للدكتور أحمد شلبى مكتبة النهضة المصرية مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٦٤ م ، ص ٤٨

(١٣) الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥١ - ٢٥٢

وبذلك وحده يصبح اختياره نهائيا ، فالبيعة هنا شبيهة بالاستفتاء الشعبى . ولم ينقل اليها الدكتور فتحى عبد الكريم نصا واحدا يصرح بذلك من اقوال العلماء القدماء من اهل السنة والجماعة الذين ذهبوا الى هذا الراى . وانما ذكر « أن الخوارج يرون ان الخليفة لا يكون الا بانتخاب حر صحيح يقوم به عامة المسلمين ولا يقوم به فريق دون فريق ولا جمع دون جمع » (١٤) .

واما بعض العلماء المعاصرين فنجد آراءهم اكثر صراحة ووضوحا فى أن اهل الحل والعقد ليسوا سوى لجنة ترشيح وان الاختيار النهائى هو للأمة . ومن القائلين بهذا الراى الدكتور سليمان الطماوى فى « السلطان الثلاث فى الاسلام » ، والدكتور محمد كامل ياقوت فى « الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام » (١٥) .

ويستنتج الدكتور سليمان محمد الطماوى من آراء العلماء القدامى - ومنهم الغزالى - أن اختيار اهل الحل والعقد لم يكن اختيارا نهائيا للامامة بل يعتبر مرحلة الترشيح التى تتطلب الموافقة النهائية عليه من باقى المسلمين ويقول (١٦) : « أن جميع الفقهاء الذين درسوا هذا الموضوع متفقون على ضرورة أن يتم ترشيح الخليفة بواسطة اهل الحل والعقد . ولكن كلا منهم غير واضح فيما يتعلق بالآثر القانونى المترتب على هذه الخطوة . غير أن المتأمل فى كلامهم لا بد وأن ينتهى الى أن اختيار الخليفة لا يمكن أن يكون تماما الا بموافقة باقى المسلمين ، وبإقرارهم لاختيار اهل الحل والعقد صراحة أو ضمنا ، ولقد لمس الامام الغزالى هذا المعنى وأبرزه أجمل ابراز فهو يرى أنه اذا صح الترشيح بواحد من اهل الحل والعقد فان ذلك بذاته لا يعنى أن المرشح قد أصبح خليفة ، واستشهد على صحة قوله بما تم فى اختيار الخليفة الأول

(١٤) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٣

(١٥) نفس المرجع ص ٢٥٢

(١٦) السلطات الثلاث فى الدساتير العربية وفى الفكر السياسى

الاسلامى للدكتور سليمان محمد الطماوى دار الفكر العربى الطبعة

الثالثة ١٩٧٤ م ، ص ٣٧٣

أبي بكر الصديق رضى الله عنه حيث يقول (١٧) : « ولو لم يبايعه غير عمر وبقى كافة الخلق مخالفين أو انقسموا انقساماً متكافئاً لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الامامة فان شروط ابتداء الانعقاد وقيام الشوكة وانصراف القلوب الى المشايعة ومطابقة الظواهر والبواطن على المبايعة فان المقصود الذى طلبنا له الامام جمع شتات الآراء فى مصطدم تعارض الأهواء ولا تقوم الشوكة الا بموافقة الأكثرين من معتبرى كل زمان » .

وأوضح الدكتور محمد كامل ياقوت ان المرشح فى جميع الأحوال بلا استثناء يتم عرضه على الأمة ليتحقق له منها الاختيار العام المعبر عنه بـ « البيعة الكبرى أو البيعة العامة » (١٨) .

وقد استند بعض العلماء المعاصرين فى الاثبات على ان بيعة اهل الحل والعقد لم تكن اختياراً نهائياً الى عبارات بعض العلماء القدماء مثل الماوردى وابن تيمية والتي تضمنت على أهمية بيعة جماهير الأمة .

فالمأوردى يقول (١٩) : « فاذا اجتمع اهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا احوال اهل الامامة الموجودة فيهم شروطهم فقدموا للبيعة منهم اكثرهم فضلاً واكملهم شروطاً ومن يسرع الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته » .

وعلق عليه الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس بقوله (٢٠) : « فكان الناس لا بد اذن أن يبايعوا بعد اختيار اهل الحل والعقد وهذه المبايعة منهم هي تصديق على الاختيار الأول ولهم الحق حينئذ ان يبايعوا

-
- (١٧) فضائح الباطنية للامام الغزالي ص ١٧٧ باختصار .
(١٨) انظر الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام للدكتور محمد كامل ياقوت ص ٤٩٤ وما بعدها وكذلك فى الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٣
(١٩) الأحكام السلطانية للمأوردى ص ٧
(٢٠) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

أو يتوقفوا . ويستنتج من ذلك أن أهل الاختيار هم - كما يمكن أن نقول اليوم « لجنة ترشيح » ويدل على ذلك عبارة وردت في أثناء تقرير الماوردي للمذاهب وهي « لأن مقصود الاختيار تمييز المولى » (٢١) .

وكذلك بعض عبارات الامام ابن تيمية قد يفهم منها على أن الاختيار النهائي يكون للأمة حيث يقول (٢٢) : « أن عثمان لم يصير اماما باختيار بعضهم بل بمبايعة الناس له . وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان ولم يتخلف عن بيعته احد . قال الامام احمد : ما كان في القوم من بيعة عثمان كانت باجماعهم فلما بايعه ذوو الشوكة والقدرة صار اماما والا فلو قدر أن عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه على وغيره من الصحابة - أهل الشوكة - لم يصير اماما » .

وفي الحقيقة اننا لا نجد من جمهور العلماء المتقدمين نصا واحدا يصرح بهذا الرأي الذي يقول ان اختيار أهل الحل والعقد بمثابة الترشيح ، فعبارة الماوردي لا يمكن الاستدلال بها على أن اختيار أهل الحل والعقد مجرد ترشيح ، وقوله : « من يسرع الناس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته » انما يدل على الاختيار الأفضل حتى تلتزم عامة الناس بدون تاخير ولا توقف عن البيعة الواجبة عليهم . واما عبارة ابن تيمية : « أن عثمان لم يصير اماما باختيار بعضهم بل بمبايعة الناس له » انما يراد بالناس هم أهل الشوكة والقدرة فحسب وليس بعامة الناس كما ظهر من قول الامام احمد بذلك ، وكذلك ظهر في عبارة اخرى له أثناء كلامه في مسألة مبايعة أبي بكر الصديق حيث يقول ابن تيمية (٢٣) : « ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصير اماما بذلك وانما صار اماما بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة » ومثل هذا ما يقوله الامام الغزالي (٢٤) :

(٢١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨

(٢٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ١ ص ٣٦٩

(٢٣) المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢٤) فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي تحقيق عبد الرحمن

بدوي ، مؤسسة دار الكتب الثقافية الكويت ، ١٩٦٤ م ، ص ١٧٧

« فان شرط ابتداء الانعقاد وقيام انشوكة وانصراف القلوب انى المشايعة ومطابقة البواطن والظواهر على المبايعة » ثم قال : « ومدار جميع ذلك على الشوكة ولا تقوم الشوكة الا بموافقة الاكثرين من معتبرى كل زمان » . فالعبرة اذن بأغلبية اهل الحل والعقد .

● الرأى الراجح فى مسألة الاختيار النهائى فى ثبوت الامامة :

ونوافق رأى الدكتور فتحى عبد الكريم حيث يقول (٢٥) : « ولترجيح احد الرايين السابقين على الآخر نقول بأن هذه المسألة ليس فيها نص فاذا ما اريد الاستناد الى شىء فى هذا الخصوص فانما يكون الاستناد الى فعل الصحابة فى تولية كل من أبى بكر وعمر وعثمان وهو ما يقال انه كان محل اجماع المسلمين » .

وبعد أن حلل الدكتور فتحى عبد الكريم الوقائع التاريخية للبيعة التى جرت فى تولية الخلفاء الثلاث أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ليحقق مسألة الاجماع فى هذا الأمر قرر « أن البيعة لهؤلاء الثلاثة كانت فقط من اهل المدينة ولم يشارك فيها بقية المسلمين الموجودين فى المناطق الأخرى كمكة والطائف - فى حالة أبى بكر - وبقية الأمصار التى فتحها المسلمون وانتشر بها الاسلام والمسلمون - فى حالة عمر وعثمان - كمصر والشام والعراق وغيرها » (٢٦) .

وكان فى المدينة حينئذ كبار الصحابة وهم الذين يمثلون اهل الحل والعقد فى المسلمين باعتبارهم نواب عن جماعة المسلمين . وذكر الطبرى

(٢٥) الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٦ وانظر تاريخ المذاهب الاسلامية للشيخ محمد أبى زهرة ج ١ ص ١٠٢ وانظر كذلك تدوين الدستور الاسلامى لأبى الأعلى المودودى ص ٥٦

(٢٦) الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٦ . وانظر تاريخ المذاهب الاسلامية للشيخ محمد أبى زهرة ج ١ ص ١٠٢ . وانظر كذلك تدوين الدستور الاسلامى لأبى الأعلى المودودى ص ٥٦

في بيعة ابي بكر الصديق في المسجد حيث يقول(٢٧) : « فحضر كبار المسلمين وكل رأى فيهم وهم الذين بايعوا » . وهؤلاء المبايعون الكبار من اهل المدينة هم الذين اعتد بيعتهم في عقد الامامة والخلافة كما عبر عن ذلك على كرم الله وجهه حين اتاه الناس في داره يريدون بيعته فقال : « ليس ذلك اليكم ، انما هو لأهل الشورى وأهل بدر فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة »(٢٨) . ويبدو من تصريح على رضى الله عنه هذا ان البيعة لا تكون من جماهير المسلمين ايا كانوا وانما من فئة معينة منهم هم الذين يمثلون الأمة كلها وهم أهل الحل والعقد فيها وهم الذين وصفهم بأنهم أهل الشورى وأهل بدر(٢٩) .

وإذا سلمنا أن عامة المسلمين في المدينة قد شاركوا في البيعة وأن الخلفاء قد تلقوا البيعة من جماهير المسلمين في المدينة . ولكنه لا يثبت تاريخيا أن هؤلاء الخلفاء قد تلقوا البيعة من المسلمين الموجودين بالأمصار الأخرى التي فتحها المسلمون وامتد إليها الاسلام كمكة والطائف ومصر والشام وغيرها . ولا معنى لتلقى البيعة من أهل المدينة فقط دون غيرهم من المسلمين في الأمصار الا باعتبار أن المدينة هي عرش الاسلام وأن أهلها من المهاجرين والأنصار هم حماة والسابقون إليه . وذلك معناه أنهم النخبة أو الصفوة الذين يمثلون الأمة الاسلامية الناشئة . هم أولوا الرأي والعقل فيها . وهم أهل الحل والعقد في الأمة الاسلامية(٣٠) .

ويرجح الدكتور فتحى عبد الكريم أن بيعة أهل الحل والعقد كانت اختيارا نهائيا وملزما وعلى جميع الأمة الطاعة ويقول(٣١) : « فالذى

(٢٧) تاريخ الرسل والملوك للطبرى مكتبة خياط بيروت سنة ١٩٦٥م
القسم الرابع ص ٢١٣٨
(٢٨) الامامة والسياسة لابن قتيبة ج ١ الطبعة الثالثة ١٣٨٢ هـ
(١٩٦٣ م) ملتزم الطبع والنشر شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابى
بمصر ص ٤٦

(٢٩) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٧
(٣٠) المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
(٣١) نفس المصدر ص ٢٥٨ .

يدل عليه فعل الصحابة هو أن الاختيار كان لأهل الحل والعقد سواء أخذناهم بالمعنى الضيق أى أهل الحل والعقد فى المدينة ، أو بالمعنى الواسع أى أهل المدينة جميعهم باعتبارهم أهل الحل والعقد فى الأمة الإسلامية . وأن اختيارهم ذلك كان اختيارا نهائيا لا يتوقف على موافقة جماهير المسلمين » ولكن الدكتور فتحى عبد الكريم لا يعتبر هذا الحدث اجماعا « لأن كثيرا من الصحابة رأوا أن الامامة لا تنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد فى كل بلد . ومن هذا الرأى معاوية وعمرو بن العاص وعائشة والزبير وابنه عبد الله وظلحة وابنه محمد والنعمان بين بشير وغيرهم » (٣٢) من بقية الصحابة الذين اعترضوا على مبايعة على رضى الله عنه . وأورد ابن خلدون حججهم « أن بيعته لم تنعقد لافتراق الصحابة أهل الحل والعقد بالافاق ولم يحضر الا قليل ولا تكون البيعة الا باتفاق أهل الحل والعقد ولا تلزم بعقد من تولاها من غيرهم أو من القليل منهم » (٣٣) .

وعلى كل حال فقد انتهى الأمر الى ترجيح الرأى القائل أن الامامة تنعقد باختيار أهل الحل والعقد وان اختيارهم يكون نهائيا وملزما وليس مجرد ترشيح يتعين التصديق عليه من جماهير المسلمين بالبيعة العامة فبيعة الجماهير ما هى الا تعبير عن الولاء والالتزام بالأمر الواقع والاشترك فى الحياة السياسية التى يتميز فيها الحاكم عن المحكومين ، وهذا هو رأينا .

ونوافق رأى الدكتور فتحى عبد الكريم أن الخلاف فى مسألة ثبوت الامامة ببيعة خاصة أم بيعة عامة ليس بذى خطر ، ولكن الأهم من ذلك هو أن يتحقق رضا الأمة فى شخص الامام المختار وذلك لسببين (٣٤) :

-
- (٣٢) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٨ ، وانظر كذلك مقدمة ابن خلدون الفصل ٣٠ ص ٢١٤ .
(٣٣) مقدمة ابن خلدون الفصل ٣٠ ص ٢١٤
(٣٤) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٩ باختصار وتصرف .

١ - أن كلا من الطريقتين تعد طريقا صالحا في اختيار الامام او انتخاب رئيس الدولة اذا تحقق به رضا الأمة وسواء تم الاختيار بواسطة أهل الحل والعقد - أى بطريق غير مباشر ، او بمباشرة جماهير المسلمين أى بطريق الاستفتاء العام - فان كلا من الطريقتين مأخوذ به في الدساتير الحديثة (٣٥) .

٢ - أن هذه المسألة ليس فيها نص ولا اجماع وهى من المسائل التى يكون للمسلمين أن ينظموا أمرها ويجهدوا فيها بما يلائم ظروفهم وليس ثمة ما يحول بينهم وبين جعل اختيار الامام موكولا الى جماهير المسلمين عامة او الى أهل الحل والعقد خاصة ما دام ذلك يحقق المبدأ الأساسى من الاختيار وهو رضا عامة المسلمين عن امامهم وانتظام أمورهم تحت قيادته .

فالواقع أن الحكم القائم على الرضا له حقائق وأشكال ، فمن الحقائق حرية الأمة في اختيار امامهم وابداء الراى والنصيحة لأمرائهم . وأما الأشكال فهى نصوص الدساتير وقوانين الانتخاب واجراءاته وصناديق الاقتراع وما إليها ، لأنها وسيلة الى حرية الحكم وليست غاية مقصودة لذاتها . فقد تكون دساتير وقوانين وصناديق اقتراع ولا حرية في الاختيار ، وقد توجد الحرية ولا يوجد شىء من هذه الوسائل والأدوات . وقد تم اختيار الخلفاء الراشدين بموافقة جماهير الأمة والمحكومين ولم يكن واحد منهم مفروضا على الأمة بغير اختيارها أو مختارا لغير مصلحتها ولم يكن اختيار الخليفة ملزما لو لم يكن مطابقا لرايها وتقديرها (٣٦) .

(٣٥) وعلى سبيل المثال فان دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا الصادر فى سنة ١٩٤٦ كان يأخذ باختيار رئيس الدولة عن طريق البرلمان أى بواسطة نواب الأمة ثم عدل عن ذلك في دستور السنة الخامسة الصادر سنة ١٩٥٨ فأصبح اختيار رئيس الدولة يتم عن طريق استفتاء الشعب . نقلا عن الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٩

(٣٦) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٢٥٩ - ٢٦٠ بتصرف .

ولا شك أن موافقة الإرادة العامة ورضا جماهير المسلمين في أمر اختيار امامهم من الأمور الأساسية التي يجب على أهل الحل والعقد مراعاتها ، ويقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس (٣٧) : « ان علماء الاسلام على اختلاف منازعهم لم يكونوا يقصدون في أى حال من الأحوال أن يكون اختيار الامام الا عن طريق المبايعة الصحيحة الحرة وأن الاختيار لا بد أن يظفر بالموافقة العامة ولا بد أن يكون تعيين الامام بالمشاورة والرضا » .

(٣٧) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس

ص ٢٢٩

المبحث الثانى

البيعة طريقة مثالية وواقعية فى اختيار الامام

قد يعترض الباحثون عن النظام المثالى فى مسألة اختيار الامام أو انتخاب رئيس الدولة على ما قرره العلماء المسلمون القدامى أن مهمة اختيار الامام يجب أن توكل الى أهل الحل والعقد وهم جماعة خاصة دون باقى جماهير المسلمين وعامة الناس . وكان الأفضل عندهم أن تسند مهمة الاختيار الى كل بالغ عاقل من أفراد الأمة لا فرق فى ذلك بين واحد وآخر حتى يكون الاختيار معبرا تمام التعبير عما ترتضيه الجماهير ، وسواء فى ذلك أن يكون هذا الاختيار قد تم بطريق مباشر كالاقتراع العام أو بطريق غير مباشر كأن يتم الاختيار بواسطة هيئة خاصة تنتخبها الأمة (١) .

ويرى عبد الكريم الخطيب (٢) أن أسلوب الانتخاب العام الذى يطبق فى الدول الديمقراطية الغربية أقرب الى النظام المثالى من أسلوب البيعة فى النظام السياسى الاسلامى الذى جرى عبر العصور التاريخية كلها ، ويقول (٣) : « ولا شك أن التعاقد العام (الانتخاب) يتيح للجسد السياسى للأمة مجالا تتحرك فيه جميع أعضائه وهذا يجعل الحاكم ازاء الشعب كله بجميع أفراداه وطوائفه ، أما البيعة فانها تحجز عامة الناس عن النظر فى الحاكم الذى يقوم عليها وبهذا تفقد ذلك الشعور الذى يصلها به والذى يشير الى أن لها شأنا معه كما أن الحاكم هنا لا يحسب للأمة فى مجموعها حسابا وإنما ينظر الى هؤلاء النفر الذى لهم حق البيعة

(١) انظر رئاسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد رأفت عثمان ص ٢٢٧ بتصريف .

(٢) انظر الخلافة والامامة للاستاذ عبد الكريم الخطيب ص ٢٨٧ - ٢٩١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٩١ .

من أولى الحل والعقد وحدهم ، ويعلل عبد الكريم الخطيب (٤) تفضيله أسلوب الانتخاب في النظم الديمقراطية على أسلوب البيعة فيقول : « ان البيعة تنطوى على قصور كبير في مجال التعرف على الرأى العام كما أنها تنطوى على غبن واضح لحق الأفراد السياسى ذلك الحق الذى تقتضيه المساواة التى أقامها الاسلام مبدا واضحا صريحا بين المسلمين » .

ويبدو في نظر المعترضين أن قصر اختيار الامام على جماعة خاصة أو أهل الحل والعقد كأنه يحرم المواطنين من حقهم فى الاختيار الأمثل ويترتب على ذلك أن هذا الاختيار لا يعبر عن الإرادة العامة تعبيرا صحيحا . ونتيجة لذلك كان هذا بعيدا عن النظام المثالى فى اختيار الامام وانتخاب رئيس الدولة .

وكتب الدكتور محمد رأفت عثمان ردا على مثل هذا الاعتراض ويرى اننا اذا كنا حقا نبحث عن الطريقة المثلى لاختيار رئيس الدولة يجب علينا أن نسلم بأمرين (٥) :

١ - أن الاختيار الأمثل للامام أو رئيس الدولة يجب ألا يوكل الا الى من توافرت فيه مقدرة التفرقة بين من يصلح ومن لا يصلح لتولى هذا المنصب الخطير ، وتوافر هذه المقدرة لا يتحقق الا بأن تفرض شروط وصفات خاصة فيمن يصلح قيامه بهذه المسئولية ، شروط وصفات من شأنها أن توجد فى القائمين بهذه المهمة الصلاحية الكاملة لها وذلك لأنه لما كان الامام لا يختار الا ممن توافرت فيه شروط خاصة تؤهله للقيام بأعباء هذا المنصب كان لزاما الا يوكل اختياره الا الى أشخاص تتوافر فيهم مقدرة التفرقة بين من تحققت فيه هذه الشروط وبين من لم تتحقق فيه .

٢ - أنه لا يصح ادعاء أن التنظيمات البرلمانية تمثل الشعب كله تمثيلا صحيحا سواء فى ذلك الشعوب التى بلغت مستوى رفيعا من العلم

(٤) الخلافة والامامة للأستاذ عبد الكريم الخطيب ص ٢٩٢
(٥) انظر رئاسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد رأفت عثمان ص ٢٢٨ باختصار وتصرف .

والنضج السياسى والشعوب التى لم تبلغ بعد هذا المستوى . وذلك
لعدة أسباب :

(ا) أن البرلمان بأجمعه قد لا يمثل سوى أقلية ضئيلة من
الناخبين وذلك لأن أصوات الغائبين الذين لم يدلوا بأرائهم فى الانتخابات
يشكلون عددا كبيرا بالنسبة الى باقى أفراد الناخبين واطافة الى الأصوات
الفاشلة التى حصل عليها المرشحون الذين لم يكتب لهم النجاح فى هذه
الانتخابات ومجموع هذه الأصوات يشكل عددا كبيرا قد يكون الاغلب
بالنسبة الى باقى الأصوات . وعلى ذلك فالبرلمان قد لا يمثل الا أقلية
ضئيلة بالنسبة الى عدد الناخبين وبالتالي لا يمثل الاتجاهات الحقيقية
لمجموع الأمة . وهذا فضلا عن أنه من الملاحظ أن يحدث فى كثير من
البلاد خضوع الاغلبية البرلمانية لسيطرة عدد قليل من الزعماء السياسيين
حسب اهوائهم وميولهم . وقد لا تتوافق هذه الميول مع ميسول
الجماهير(٦) .

(ب) فساد الانتخابات فى كثير من الأحوال ولا تخلو من استعمال
طرق كثيرة فيها غير مشروعة ، من الغش وخداع الجماهير واغرائهم
بالرشوة والتخريب بهم بقصد اصواتهم مما يؤثر فى نتيجة الانتخابات
تائيرا كبيرا .

(ج) أننا لو سلمنا جدلا بأن الانتخابات تتم بطريقة نظيفة خالية
من ما يشوبها . وفرضنا ان البرلمان يمثل فعلا ارادة اغلبية الناخبين
فاننا لا نسلم أن البرلمان يمثل جماهير الأمة طول الوقت لاختلاف
النزعات فى الجماهير وتغير اتجاهاتهم فى المدى الطويل . واما الادعاء
بأن البرلمان يمثل جماهير الأمة طول الوقت فهذا يكون نوعا من السيادة
للنواب(٧) .



(٦) انظر رياسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد رافت
عثمان ص ٢٣٠
(٧) انظر القانون الدستورى والانظمة السياسية للدكتور
عبد الحميد متولى والدكتور مصطفى ابو زيد فهمى ص ١٠١ وما بعدها .
نقلا عن رئاسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد رافت ص ٢٣٠ ببعض
التصرف .

● طرق اختيار رئيس الدولة في الأنظمة السياسية المعاصرة :

وإذا لاحظنا الأنظمة السياسية فيما يتعلق بكيفية إجراء انتخاب رئيس الدولة في عصرنا وجدنا أنها اتخذت أربع طرق « أما أن يتم انتخابه بطريقة الاقتراع العام المباشر ، وأما أن يتم انتخابه عن طريق البرلمان ، وأما أن ينتخب عن طريق جمعية ، وأما أن ينضم هؤلاء المندوبون إلى أعضاء الجمعية التشريعية وينتخبون جميعاً رئيس الجمهورية » (٨) .

ويبدو لنا أن كل طريقة من هذه الطرق في الحقيقة غير صالحة كطريقة مثالية للوصول إلى الشخص الذي يجب فعلاً اختياره لمزاياه الحقيقية وذلك استناداً لواقع تكوين المجتمع البشري .

وقد قسم الدكتور محمد رافت عثمان جموع أي شعب من شعوب العالم بالنسبة إلى نضج التفكير والمقدرة على التمييز بين من يصلح ومن لا يصلح لسياسة الدولة إلى ثلاث رتب (٩) :

١ - الرتبة الأولى : من الذين توافرت فيهم القدرة على التمييز بين الصالح وغير الصالح لهذا المنصب ، وهؤلاء هم القلة بالنسبة إلى جموع الشعب في الشعوب المتأخرة وفي الشعوب التي بلغت مستوى متوسطاً من النضج الفكري والوعى السياسي .

٢ - الرتبة الثانية : وهي الذين عندهم بعض من هذه المقدرة وهم الأكثر قليلاً بالنسبة إلى الفئة الأولى من الشعوب المتأخرة والشعوب المتوسطة .

٣ - الرتبة الثالثة : وهي من ليس عندهم شيء من هذه المقدرة وهؤلاء هم الكثرة الكثيرة من أفراد الشعب في الأمم المتأخرة وهم القلة في الأمم المتقدمة .

(٨) انظر الدول والديساتير للأستاذ فتحي رضوان ص ٩١ وما بعدها باختصار نقلاً عن رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد رافت ص ٢٣١

(٩) انظر رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد رافت ص ٢٣١ - ٢٣٢ بتصريف .

والواقع ان طبيعة تكوين المجتمع البشرى لا يمكن ان يرتفع كل الناس مستواهم الى اقصى درجات الرقى السياسى والخلقى . ولم يصل الانسان فى عصر من العصور السابقة الى المستوى المثلالى الا العدد القليل منهم وهؤلاء هم القادة والأمراء والعلماء وهم الذين انتظم بهم أمور الحياة الاجتماعية والسياسية . وكثير من الناس كانوا مستعدين لاتباع هؤلاء الصفوة وطاعة أوامرهم . وليس لديهم معلومات كافية عن أمور السياسة والرياسة حتى يستطيعوا الحكم الصحيح فى الاختيار أو التأييد . وأما بالنسبة للغالبية العظمى من الناس فلا رأى لهم فى أمور السياسة والرياسة ولا يهمهم من قريب أو بعيد فى من يكون رئيس الدولة .

وبناء على ذلك الواقع اذا أردنا تحقيق الطريق المثلالى فلا ينبغى أن توكل مهمة اختيار رئيس الدولة الا الى من توافرت فيه صلاحية الاختيار السليم . بل يجب الا توكل هذه المهمة الى عامة الناس اذ أنها لا تميز غالبا بين من يصلح ومن لا يصلح ، واذا ما أخذ برأيها فغالبا ما تخطىء فى الاختيار . وهذا فضلا عن أنه يمكن استهواؤها بشتى الطرق التى تتبع فى انتخابات الرياسة وغيرها . وكذلك لا ينبغى اشتراك من عندهم بعض المقدرة على الاختيار ولكنهم لم يملكو الصلاحية الكاملة للاختيار الصحيح والسليم واذا دخلوا فى أمر الاختيار قد يؤدى الى اختلال النظام المثلالى المطلوب (١٠) .

* * *

● رأينا فى الاختيار الأمثل :

ونؤيد ما ذهب اليه بعض العلماء المسلمين الذين يرون عدم تسليم مهمة اختيار الامام أو رئيس الدولة الى افراد لم تكن لديهم الصلاحية التامة للاختيار الأمثل والأصلح وتلك الصلاحية لا تتوافر الا فى عدد قليل

(١٠) انظر رئاسة الدولة للدكتور محمد رأفت ص ٢٣٢ - ٢٣٣

بتصرف .

من الناس وهم الذين يطلق عليهم أهل الحل والعقد حسب تعبير العلماء المسلمين .

لقد كان العلماء المسلمون الأوائل الذين بحثوا في مسألة اختيار الامام لا يكفى اشتراطهم على أهل الحل والعقد توافر المقدرة على التمييز بين من يصلح للامامة ومن لا يصلح لها فحسب بل اشترطوا ان يكون هؤلاء من مشاهير الأمة وفضلائهم ممن يتبعهم الناس ويثقون بهم وبآرائهم ويقراراتهم كما عبر عنهم الرملى شارح المنهاج « لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس » (١١) .

وقد قرر الدكتور محمد رافت عثمان انه لا يتحقق الطريق المثالى والاختيار السليم من عامة الناس وانما يتحقق من جماعة خاصة مؤهلة لذلك « وهم القادرون على التمييز بين من يصلح ومن لا يصلح للرياسة حتى لو فرضنا علو مستوى شعب في نضجه السياسى والعلمى والخلقى ووعيه بواجباته وحقوقه حتى صارت هذه الطائفة هى الغالبية العظمى من أفراد الشعب وتحققت فيهم الشروط والصفات التى يمكن بوساطة تحققها الاطمئنان الكامل الى اختيار الرئيس » (١٢) . فليس غير هؤلاء من يمكن الركون اليه في مهمة اختيار الامام أو رئيس الدولة .

وذكر صاحب « المنهج فى علم السياسة » الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى ان الكم العدى البشرى لا يمثل قيمة بذاته فى النظام السياسى الاسلامى ويقول (١٣) : « ان العبرة فى القيام على شئون الجماعة ليست البتة بالكم البشرى وانما هى فى الاسلام بالكيف . ان تسلط السواد الأعظم من الناس على المصلحة العليا للجماعة مرفوض فى

(١١) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرملى ج ٧ ص ١٢٠ ، وكذلك حاشية الجمل على شرح المنهج للشيخ سليمان الجمل ص ١٣٠
(١٢) رئاسة الدولة فى الفقه الاسلامى للدكتور محمد رافت ص ٢٣٣

(١٣) المنهج فى علم السياسة للدكتور محمد طه بدوى استاذ العلوم السياسية كلية التجارة جامعة الاسكندرية طبعة كلية التجارة ١٩٧٩ ، ص ٨٤

الاسلام ، ذلك بأن تدبير هذه المصلحة يقتضى درجة من العلم والحكمة لا تتوفر بذلك السواد . ان العبرة فى تولّى شئون الجماعة - فى الاسلام - للايمان والعلم اللذان هما يرفعان أصحابهما درجات فوق من عداهم . انها اذن ودون ما حاجة الى اجتهاد « حكومة الخيرة » وليست البتة تسلط السواد الأعظم المهىء للغوغائية » .

ثم اكد الأستاذ الدكتور محمد طه بدوى على أهمية تخصيص جماعة خاصة لاختيار الامام دون السواد الأعظم من عامة الناس فيقول(١٤) : « انه لا مجال البتة فى شئون تولّى المصلحة العليا للجماعة للسواد الأعظم لمجرد كونه كثرة وانما هذا المجال من شأن الفضلاء ذوى العلم والرأى والحكمة سواء فيما يتصل بأهل الاختيار أو بأهل الامامة فليس أهل الاختيار هم - فى الاسلام - من الغوغاء وانما من الخيرة (الخيرة قلة فى كل زمان ومكان) ، وأهل الامامة كذلك ومن باب أولى » .

وهكذا اتفق العلماء المسلمون من القدامى والمعاصرين ان النظام السياسى الاسلامى يقرر مبدأ تخصيص جماعة مؤهلة توكل اليها مهمة اختيار الامام أو انتخاب رئيس الدولة دون باقى أفراد الأمة وعامة الناس ، وكان هذا المبدأ أقرب الى النظام المثالى فى الاختيار السليم والانتخاب الصحيح وهو نظام واقعى نجح تطبيقه فى صدر الاسلام نجاحا باهرا ويمثل أساسا مهما يساعد الباحثين المسلمين فى عصرنا فى اجتهادهم لايجاد طريق الاختيار الأمثل والأصلح الذى ينشده الاسلام فى نظامه السياسى وتشريعه الدستورى .

(١٤) المنهج فى علم السياسة للدكتور محمد طه بدوى ص ٨٥ .